

هو ما عليه القوي من ظاهر الرواية وقد صرح مشايخنا ان العمل على ظاهر الرواية
فان صحح غيره ووجهه هو ان الصحح للمعنى هو ظاهر الرواية فبنا على قولنا في الحكي الاول
المصادر من القاضى المحقق بعد الحصر والتمتع بوجوه دخول اركان البناء بوقت
صحها معين نافع وليس الا من القضاة نقضه بعد الوجوب بل يتبع ليراد رفع
البرهان بغيره بوجوه الشريعة ولو نقضه لا يحق النقض ولا هو معتر على حاله
والدفع **سبل** عن كرم ادعي خزانة وقف واخرج صكاته بما جعل يقضى بالوقف
اولاد من بيته شرعية وقوارضه اذ قلنا **اجاب** لا يقضى القاضى بذلك
لاننا نقضى بالحق والحق هي البيعة الاقرار الصك فلا يصح بحكم الخطيب
لخط قاضي خان وكذا لو كان على باب الارواح مضروب بنفق الامير القاضى
ان يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود والدليل **سبل** عن رجل خطيب امام مقام
وبه امر شريف من السلطان بضرورة الدرس معنى بدي القاضى ليراد ان اورد
عليك براءة وقد كرهه اذ في ذلك بوظيفة الخطابة ولا مائة الف بوظيفة
خطابة وامامة حادثة لا العمل بما يرد عليك اصداله فكيف من بيده ذلك يست
الوظيفة بيده من حق بيده سابقا ووضوح البراهة في كسب محترم وتوسلها الى احد الجانب
فقط في ذلك فهل يلزم القاضى المحقق في هذا الخصوص ان يتقبل بالامر بالسلطان
ام لا **اقولنا اجاب** نعم يجب عليه ان يتقبل بالامر بالسلطان اسما وقد وقع موافقا
للتشريع الشريف اذ لا يجوز اخراج الوظيفة عن المستحق لها من وجه شرعية كما انه
لا يجوز الا حداث لها والدليل **سبل** في رجل خطيب وامام اصلي قدم وهو قائم
في وظيفته ثم اخذ وينبغي ثم اخذ رجل بجملة من كلف فيها بالخطيب وامام ثاني
مؤنبا للخطيب اصلي ثم لم يخطب والامام الثاني المشارة مع الاصلي فقولنا قد تدر
او عند محنة او سفره او غير شرعي **اجاب** اذ اخرج نصيب الخطيب الثاني عينها

لازل

لازل فلما المباشرة عند حاجتنا للخطيب البرود لك بجملة عرض وغيره وهو هو
الظاهر من قوله معينا لان الاعانة يتبادر معنا ذلك والدليل **سبل** عن رجل خطيب
وامام تمام معلوم حار رجل اخر وبه براءة خطابة وامامة حادثة معينا للامام
والخطيب القديم فهل ان غاب القديم يلزم العتيق ان يسد الوظيفة عن القديم ام لا واذ
لم يسد العتيق الوظيفة وشغرت ولم يسد الوظيفة يتوسل على القديم شي ام لا واذ
يتوسل على المعين **اجاب** اذ اخرج اقامته خطيبا واما الاجل اعانة الخطيب الاول فلنا
بذلك فان عوض الخطيب القديم ما يمنع من المباشرة ويتبع الثاني لهما وتكون المباشرة
فالرذك عليه لعلى القديم والدليل **سبل** عن رجل قيد في رتبة سلطان الاسلام
ان يجعل في جامع قدمه بعد بئر الخليل عليه الصلاة والسلام خطيبا واماموا احدا
لا يرد عليه ولا يقضى وقيد ذلك في الرتبة لانه في الرتبة في رتبة السلطان
سليمان خان واستقر ذلك للامام سلطاننا الا ان رجلا خطيبا حادنا جاء
شركيا مع الخطيب السابق فصار للخطيب في الجامع المذكور اثنين بحيث يخطب عنهما
اسبوعا والاخر اسبوعا والحال ان الخطيب وماما الثاني لم يكتب في الرتبة القديم
فقران السلطان بضرورة الدرس رفع الخطيب الحاد في رتبة وابق السابق القديم على
حالته لم يجوز الاحداث على الوقف ام لا واذ قلنا ما احد الامرين فهل يتابع ويحرم
السلطان او من ليرد لا يراعى على قدمه وحال البروز من بيده براءة حادثة بالخطابة
والامامة يمنع ويرفع **اقولنا اجاب** لا محل للاحداث في الوقف كما صح بمشايخنا
دعهم الرتبة ويدر على ذلك ما في الذخيرة وغيرها من القاضى اذ امر شخصيا
فراشا للمسيح بغير شرط الواقف وجعل له معلوما فانه لا محل للقاضى ذلك
ولا محل للقران تناول العلوم اتم في حوزة كوف المسجود حيا جالي الغرائب
لا تمنع استيعاب قرآن كذا مع غير فضيل القاضى والدليل **سبل** عن بواب